

**بيان ألقاه معالي السيد Jan Krzysztof Ardanowski، وزير الزراعة والتنمية الريفية أمام الدورة الثالثة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق**

يسعدني أن أتحدث إليكم لأول مرة ممثلاً لدولة عضو في الصندوق. لقد أرادت بولندا أن تشارك في الجهود التي يبذلها الصندوق لمواجهة التحديات العالمية في قطاع الزراعة والأغذية، وبالإشارة إلى موضوع هذا النقاش، أودّ أن أسلط الضوء على القضايا التالية.

**الفرضيات الرئيسية لهذا البيان**

من أهم التحديات العالمية في القرن الحادي والعشرين ضمان الأمن الغذائي، وقد انعكس ذلك في كل من خطة 2030 للتنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة، واستراتيجيات الاتحاد الأوروبي، والاستراتيجيات الوطنية. وتؤكد الوثائق على الحاجة للقضاء على الجوع، وتحسين تغذية أكثر السكان ضعفاً كلما طرأت هذه الظاهرة في العالم، والحاجة أيضاً لمحاربة الأسباب الجذرية للنزاعات، مثل انعدام المساواة، وتغير المناخ، أو عجز الموارد.

ولسوء الحظ فإن التحديات التي نواجهها الآن في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف الثاني المتمثل في القضاء على الجوع، كبيرة للغاية في وقتنا الحاضر. وبسبب زيادة أسعار الأغذية عالمياً، وبين عامي 2015 و2018 فقط، تزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في العالم بحدود 35 مليون نسمة، ليلبغ المستوى 820 مليون شخص عام 2018، وبخاصة في البلدان التي تعتمد على واردات الأغذية. ومن جهة أخرى، قد يؤدي النمو السريع المتوقع لتعداد سكان العالم الذي قد يتجاوز 9 مليارات بحلول عام 2050، إلى زيادة في التنافس على الوصول إلى الموارد المحدودة، مثل المياه والطاقة والموارد الطبيعية.

ولن يكون استئصال الجوع والفقر بحلول عام 2030 ممكناً بدون إدخال تغييرات على إنتاج وتوزيع واستهلاك الأغذية. هنالك حاجة لتطور نحو الوصول لنظم أغذية مستدامة تتسم بقدر أكبر من الكفاءة والصمود في وجه تغير المناخ، وللقيام بذلك من الضروري للبلدان توفير الدعم المالي الكافي للمزارعين، وعندما لا تمتلك البلدان الموارد لاتخاذ هذه التغييرات وحدها، ينبغي أن تتلقى هذه البلدان المساعدة. ووفقاً لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة، وبهدف القضاء على الجوع في السنوات الخمس عشرة القادمة، لا بد من استثمار 160 دولار إضافي كل سنة لكل شخص يعيش في فقر مدقع.

إلا أنه وبالنيابة عن بولندا، فإن بلادي تشعر باحترام كبير للحرية والديمقراطية. وأود أن ألفت انتباهكم إلى حقيقة أن أية معونة يتم منحها للبلدان المتأثرة بالجوع يجب ألا تعتمد على تبني أية إيديولوجية من الإيديولوجيات. إذ لا بد من الوقوف وبشدة في وجه إجبار البلدان الإفريقية على تبني إيديولوجيات تتعلق بالتمايز بين الجنسين، أو الإجهاض، أو التعقيم، أو الموت الرحيم وجعل المعونة معتمدة على هذه الصيغ المريضة من السلوك التي لا تشكل جزءاً من ثقافات هذه البلدان.

والدعم المقدم لتحويل نظم الأغذية المستدامة يتعلق بأنشطة تترابط جميعها في أنشطة في مجال إنتاج الأغذية وتجهيزها ونقلها وتخزينها واستهلاكها وتسويقها. كذلك يتم الاعتراف بدور توجهات الاستهلاك العالمية كعامل يؤثر على أسلوب إنتاج الأغذية وأنماط إنتاجها.

ولا بد من أن يترافق التطور في نظم الأغذية مع بذل الجهود لرفع وعي العامة لمبادئ التغذية الصحية. إذ أن العادات الغذائية الأكثر صحية تقلل من خطر الأمراض المرتبطة بالحميات الغذائية، وتقلص من تكاليف الرعاية الصحية، وتبطن من الحد من كفاءة العاملين في الاقتصاد.

كذلك فإن نظم الأغذية تؤثر على المناخ، ومما لا مفر منه فهي تبقى أيضا تحت تأثيره. إذ سيؤثر تغير المناخ على توفر الموارد الطبيعية الأساسية (المياه والتربة)، مما سيؤدي إلى تغييرات معتبرة في ظروف إنتاج الأغذية، والإنتاج الصناعي في بعض المناطق. وبالفعل تؤثر الظروف المناخية المتطرفة، مثل موجات الفيضانات، والجفاف، وتآكل التربة، والحرائق، والرياح الشديدة، علاوة على انتشار الأمراض الحيوانية والنباتية ذات الصلة بتغير المناخ على إنتاج الأغذية، وسوف يزداد أثرها في المستقبل.

وبالتالي وعندما تتخذ الإجراءات ذات الصلة بإيجاد نظم أغذية مستدامة، بهدف التغلب على الجوع في العالم، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، ينبغي علينا أخذ القضايا التالية بعين الاعتبار على وجه الخصوص:

- 1- الترويج لإنتاج أغذية يتسم بالصمود في وجه تغير المناخ، وبكفاءة استخدام الموارد.
- 2- الترويج للحد من هدر الأغذية ومحاربتها.
- 3- الترويج لتغذية أكثر توازنا وصحية.
- 4- الترويج لنظم الأغذية المحلية.
- 5- محاربة الأمراض الحيوانية والنباتية بزيادة صمود نظم الأغذية.
- 6- الاكتفاء الذاتي من الأغذية.
- 7- دور الاستثمار في البحوث العلمية.

وفي الحقبة التي مازال ينتشر فيها الفقر، وسوء التغذية في العالم، يتسم احترام الحبوب الغذائية على وجه الخصوص ببعد معتبر. كذلك فإن لهدر الأغذية أثرا سلبي اجتماعية واقتصادية وإيكولوجية، فالمنتج الغذائي يشمل الإنتاج والتغليف والنقل والطاقة وانبعاثات النفايات الصناعية، والأغذية المهملة تعني هدرا لموارد عظيمة من المياه والطاقة تستخدم للإنتاج والنقل والتخزين والإعداد. كذلك فإن لهدر الأغذية أثرا سلبيا على البيئة أيضا. إذ أن 8 بالمائة من انبعاثات غازات الدفينة التي تؤدي إلى رفع حرارة كوكبنا تأتي من نفاياتنا، و30 بالمائة من المساحة المزروعة في العالم تنتج أغذية يتم هدرها بأسلوب أو بأخر. وفي الوقت نفسه تستخدم 25 بالمائة من المياه الضرورية للزراعة بأسرها لإنتاج أغذية يتم هدرها.

في بولندا، لا بد للمتاجر الكبيرة وتجار الجملة من أن يبرموا عقدا مع منظمة غير حكومية مختارة، بحيث يعطونها الأغذية مجانا. مثلا (المنتجات التي تسحب من البيع، ولكنها مازالت صالحة للاستهلاك). ومنذ 1 مارس/آذار 2020 تم تعزيز التنظيمات بحيث يتوجب على البائعين أن يدفعوا لكل كيلو غرام من الأغذية المهذورة، وتطبق أحكام هذا القانون على بائعي الأغذية، أي المحلات التجارية، وتجار الجملة الذين يتوجب عليهم أيضا القيام بحملات تعليمية وإعلامية لإدارة الأغذية بصورة رشيدة، وتجنب هدر الأغذية. ويتاح للمحال التجارية خمسة أشهر لإبرام أول عقد مع منظمة غير حكومية تقوم بإدارة الأغذية، ولا يتمكن البائعون من إعطاء هذه المنظمات أغذية منتهية الصلاحية، أو فاسدة، وإنما فقط المنتجات التي مازالت صالحة للاستهلاك. أي مثلا، التي تضرر تغليفها، أو غدا تاريخ انتهاء صلاحيتها قريبا. ويمكن أن يؤدي عدم الامتثال لهذا الطلب إلى فرض غرامات عالية.

وهناك حل آخر يهدف إلى منع هدر الأغذية في بولندا، وهو إمكانية تقليص ضريبة القيمة المضافة على جميع المانحين الذين يعطون أغذية لرابطة المعونة العامة من أكتوبر/تشرين الأول 2013. ويطبق هذا على منتجي الأغذية، ولكن أيضا على الموزعين وتجار الجملة وأصحاب المطاعم والشركات التي تنظم الحفلات.

وحتى تاريخه، تم إدخال قواعد ناظمة لمنع هدر الأغذية في إيطاليا من بين بلدان أخرى، وفرنسا، وجمهورية التشيك، وبلجيكا، وهناك عدد أكبر وأكبر من البلدان التي تتخذ مبادرات لرفع وعي العامة بأسباب وتبعات هدر الأغذية، وكيف يمكن الحد من هذا التوجه السلبي، والترويج لثقافة مدنية وعلمية تركز على مبادئ التنمية المستدامة، والتضامن. في هذا العالم الحديث يحدد الاستهلاك مستوى ونوعية حياة المجتمع، في حين أنه يتوجب أن يشكل أحد عناصر المجتمع البشري

من خلال القبول ببعض القواعد، والقوانين الناظمة فيما يتعلق باستهلاك واستخدام السلع والخدمات المسؤول اجتماعيا والذي يحترم البيئة أيضا.

أمل أن تشكل الخبرة البولندية في خلق نظم الأغذية المستدامة إلهاما تتطلعون له جميعا. ومرة أخرى، أود أن أؤكد على أنه وبهدف التحرك نحو نظم الأغذية المستدامة، لابد من التعاون المكثف بين المنظمات الدولية والبلدان، وإشراك أكبر عدد ممكن من الكيانات. ويتوجب على الصندوق أن يلعب دورا هاما في الاستثمار في نظم الأغذية المستدامة نظرا للسنوات الطويلة من الخبرة التي يتمتع بها الصندوق والدول الأعضاء فيه في محاربة الجوع العالمي.